

التي فقدت منا ودية بالصرح الازري لقوله فيها لاخصاص
 منقلبه بالله فان قدت مجمل ان الذي عرضه حمل عبارة
 الشرح الثاني الذي ليس فيه هذه العبارة فلا اعتراض علي
 المعقولة للصرح بان مراده الشرح الكبير وقد راجعت
 الشرح الصغير ولم اجده ذكر فيه شيئا من ذلك بل حال بيان
 المحل علي الكبير فيرجع اليه علي انه بالنظر لذلك اي
 للمتعلق خلاف ما سري في قوله من حيث المتعلق بالامر
 بالاحتشائي وقوله وما ياتي في قوله لصدقه
 بالشمول لغيره مع عدم النظر لذلك اي لشمول متعلق
 الحمد لغوي لله وغيره والشكر العرفي لله فقط
 والتساوي بالنظر اليه اي مع البحث السابق وبالنظر
 لذلك اي لشمول متعلق الحمد لغوي لله وغيره علي ما تقدم
 انه ليس بينهما تخسب العبارة انه ليس بينهما
 لا بالنظر لترطبه في حالة كون ما ذكر صاحب الهمد النظر
 لذلك بيان الصواب كما تقدم ان قوله لصدقه باللسان
 باللسان فقط يقتضي انه اذا وجد التنا من غير اللسان
 مع التنا باللسان لا يكون حملا لعدم الصدق وليس كذلك
 لان الغرض من القيد اخراج التنا بغير اللسان لا اخراج
 التنا باللسان مع غيره والتساوي بالنظر لذلك لانه
 اذ لم ينظر الي شرط الحمد كان مورد اللسان يقطع واذ نظر
 الي الشرط كان مورده ثلاثة كالشكر علي ما فيه فالاولان
 اي العموم والخصوص المطلق المتساوي بقوله العموم
 والخصوص المطلق لا بالنظر لشرط الحمد والثاني المتساوي
 اليه

اليه بقوله والتساوي والثالث اي المتساوي بقوله
 ومع النظر لذلك العموم والخصوص المطلق في حرداتهما
 اي لا بالنظر لشرط ولا للمتعلق فيه ما تقدم من ان بعض
 الاحوال التساوي وتجاب مثل ما تقدم لكن يختلفا
 التوجيه لا موقع لذلك الاستدلال بالنظر لشرط الحمد
 اي فيكون التساوي وقوله وعدمه اي وهو العموم والخصوص
 والخصوص المطلق وذلك ظاهري والاختلاف
 التوجيه ظاهري فلا حاجة لبيانه علي هذا الكلام
 وهو العموم والخصوص المطلق بالنظر لانهما من حيث
 المتعلق اي لامن حيث المورد بمعنى الانعام اي لانهما
 لان الحمد علي الفعل اولي من الحمد علي التسمية التي هي الاثر
 من هذه الحيثية وهي قوله من حيث المتعلق
 كما يعلم من نفاذ فيها اي من اجل قوله في تعريف الشكر
 لغوي من حيث كونه مغنا واطلاقه في الشكر العرفي
 فقوله كما توجيه للعلم من تعريف الشكر العرفي لكن
 المهزوم من كلامهم وعديله حمل الشكر المصروف كما تقدم
 وعديله اي علي الاشتراط من حيث المتعلق اي لامن
 حيث المورد من هذه الحيثية اي حيثية المتعلق
 بانعامه اي الله وغيره عليهما اي الاشتراط
 وعدمه لامن حيث المورد مفهوم قوله من حيث
 المتعلق من هذه الحيثية اي حيثية المورد
 اما العموم والخصوص المطلق والاختصاص هو الشكر العرفي
 بالنظر اليه اي بالنظر لشرط الشكر لغوي علي